

دور الجباية الفلاحية في التحصيل الضريبي - دراسة ميدانية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش لولاية سكيكدة

محمد الصالح فروم¹

¹جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، ms.ferroum@univ-skikda.dz

The role of agricultural collection in tax collection - a field study at ElHarouch tax center of Skikda state-

Mohamed salah ferroum¹
University of 20 august 1955 Skikda (Algeria)¹

تاريخ الاستلام: 2024/ 04/17؛ تاريخ القبول: 2024/25/29؛ تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية الفلاحية كمورد من موارد الجباية العادية في التحصيل الضريبي خاصة خلال الأزمة الصحية كوفيد 19، وذلك انطلاقاً من تطوير تقنيات التحصيل الضريبي المتوافقة مع خصوصية القطاع الفلاحي، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش باعتبار هذه المنطقة فلاحية، حيث تم دراسة أهم إجراءات جباية المداخيل الفلاحية لمجموعة من المكلفين بالضريبة، وكذا تحليل نتائج التحصيل الضريبي الفلاحي ومقارنتها مع باقي أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2019، كما تمت المقارنة بين مبالغ التحصيل الجبائي الفلاحي للمراكز الجوارية للضرائب لولاية سكيكدة. وتم التوصل في الأخير إلى أنه توجد إجراءات خاصة بجباية المداخيل الفلاحية، كما أن الجباية الفلاحية تساهم في زيادة التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش، ولها دور أيضاً في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة.

الكلمات المفتاحية: النشاط الفلاحي؛ الجباية الفلاحية؛ التحصيل الضريبي؛ طرق التحصيل الضريبي.

تصنيف JEL: H71؛ H23؛ H21

Abstract :

This study aims to highlight the role of agricultural collection as a regular resource of tax income, especially during the COVID-19 health crisis, based on the development of tax collection techniques compatible with the specificity of the agricultural sector. To achieve the goal of this survey, a field study was conducted at the level of the El-Harouch tax center, considering This is an agricultural region. For this aim, we studied the most important procedures for collecting agricultural income for a group of taxpayers, as well as analyzing the results of agricultural tax collection and comparing them with the rest of the tax categories of the total income of 2019. A comparison was also made between the amounts of agricultural tax collection for the whole Skikda state. Finally, it was concluded that there are special procedures for collecting agricultural income and that agricultural collection contributes to increasing tax collection at the level of El-Harouch tax center, and it also has a role in supporting the tax revenues of the whole state of Skikda.

Keywords: agricultural activity; ; agricultural collection; tax collection; tax collection methods..

Jel Classification Codes : H21 ; H23 ; H71

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

فروم محمد الصالح (2024)، دور الجباية الفلاحية في التحصيل الضريبي: دراسة ميدانية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش لولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، ص 290 - 306 .

1. مقدمة.

تعتمد الجزائر منذ الاستقلال بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل خزينتها العمومية، لكن في ظل انخفاض أسعار البترول سعت الجزائر إلى استبدال الجباية البترولية بالجباية العادية من الضرائب والرسوم، فهذه الأخيرة تعد إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تمويل النفقات العامة، كما تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في التحكم في مسار وسلوك النشاط الاقتصادي في المجتمع.

وبما أن موارد الجباية العادية من الضرائب والرسوم متنوعة ومتعددة بتعدد الأنشطة والقطاعات والتي من أهمها القطاع الفلاحي، فهذا الأخير يساهم في خلق الثروة وتنويع موارد الجباية العادية، لذلك وضعت الحكومة الجزائرية ضمن أولوياتها أهمية زيادة الإيرادات الجبائية المتأتية من القطاع الفلاحي، كما سعت بمختلف الطرق والوسائل إلى تطوير تقنيات التحصيل الضريبي بما يتوافق مع خصوصية القطاع الفلاحي، ذلك أن زيادة حجم الاستثمار في القطاع الفلاحي يرفع من قيمة العوائد الجبائية، في ظل إتباع سياسة استثمارية متكاملة تركز على دعم وزيادة التحصيل الضريبي.

مشكلة الدراسة:

عرفت الجزائر خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد 19) انخفاض ملحوظ في الإيرادات الجبائية، نتيجة القوانين والقرارات التي اتخذتها الحكومة خلال تلك الفترة، وباعتبار أن القطاع الفلاحي هو الوحيد الذي لم يتأثر بدرجة كبيرة بتلك الظروف، فقد أولت الحكومة الجزائرية اهتمام كبير بالقطاع الفلاحي وتجلى ذلك في مجموعة التسهيلات والحوافز الضريبية التي أقرتها الحكومة، والتي تعتبر من أهم الآليات التي تساهم في خلق الثروة وتنويع موارد الجباية الفلاحية.

وفي إطار البحث عن سبل مواجهة أزمة كوفيد كذلك، تبنى المركز الجوارى للضرائب بالحروش لولاية سكيكدة نفس سياسة الحكومة، من خلال التوجه إلى التحصيل الضريبي الفلاحي من أجل خلق إيرادات ضريبية خلال فترة جائحة كورونا، وذلك بالتركيز على بناء علاقة ثقة مع الفلاحين تعد ركيزة أساسية للتحصيل الضريبي.

فمشكلة الدراسة تنصب على أن اهتمام المركز الجوارى للضرائب بالحروش بالجباية الفلاحية خلال الفترة (2019-2020) من شأنه أن يساهم في زيادة التحصيل الضريبي سواء على مستوى هذا المركز أو من خلال مساهمتها في دعم الحصيلة الضريبية لولاية سكيكدة. من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم الجباية الفلاحية في زيادة التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش؟.

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الإجراءات المعتمدة والمتبعة من طرف المركز الجوارى للضرائب بالحروش في جباية المداخل الفلاحية؟.
- إلى أي مدى تعتبر مداخل الجباية الفلاحية ذات أهمية في دعم الحصيلة الضريبية للمركز الجوارى للضرائب بالحروش مقارنة بباقي الضرائب والرسوم؟.
- ما مدى مساهمة مداخل الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة؟.

فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على إشكالية الدراسة المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يتبع المركز الجوارى للضرائب بالحروش إجراءات خاصة بالجباية الفلاحية تتوافق وخصوصية القطاع الفلاحي؛
- تشكل مداخل الجباية الفلاحية نسبة معتبرة من التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش مقارنة بباقي الضرائب والرسوم؛
- تساهم الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش وبشكل مهم في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة.

أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتناول أهم الموضوعات التي تشغل الدولة من جهة والإدارة الجبائية من جهة أخرى، والمتمثل في زيادة الإيرادات الجبائية وتنويعها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الاهتمام والتركيز على الجباية الفلاحية؛
- تتبع أهمية هذه الدراسة في كون الجباية الفلاحية لها مساهمة معتبرة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للدولة الجزائر، وذلك انطلاقا من الاستفادة من المزايا الفلاحية التي تتمتع بها الجزائر عموما، وكون منطقة موضوع الدراسة فلاحية بدرجة كبيرة وتتمتع بإمكانات فلاحية هائلة بصفة خاصة؛
- ندرة الدراسات إن لم نقل انعدامها في الجزائر التي تناولت موضوع "الجباية الفلاحية والتحصيل الضريبي"، حيث انصبت معظم الدراسات الجزائرية على دراسة التحصيل الضريبي، ودراسة القطاع الفلاحي والامتيازات الجبائية الممنوحة له، ودون التطرق إلى الجباية الفلاحية وكذا علاقتها بالتحصيل الضريبي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- تسليط الضوء على كيفية فرض الضرائب على المداخل الفلاحية؛
- التعرف على مفهوم التحصيل الضريبي وعلى أهم طرق وآلياته؛
- توضيح أهمية الجباية الفلاحية كإيراد من الإيرادات العامة؛
- إبراز أهم إجراءات جباية المداخل الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش؛
- التعرف على مدى مساهمة الجباية الفلاحية في التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش، وكذا مساهمتها في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة.

حدود الدراسة: اقتصرنا هذه الدراسة على نوع مهم من أنواع الجباية وهو الجباية الفلاحية، وتوضيح دورها في دعم التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش وكذا في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة. وذلك بحكم منطقة موضوع الدراسة فلاحية بدرجة كبيرة وتتمتع بإمكانات فلاحية هائلة بصفة خاصة وتضم عدد كبير من الفلاحين، وتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الزمنية (2019-2020)، في حين تشمل الحدود البشرية في الموظفين العاملين في مصلحة التسيير والقباضة.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات من مختلف المصادر والمراجع لتكوين صورة واضحة عن متغيري الدراسة، مع تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

2. مفاهيم أساسية حول الجباية الفلاحية والتحصيل الضريبي في الجزائر.

تعد الجباية الفلاحية أحد أهم البدائل التمويلية لميزانية الدولة، فهي تساهم في زيادة التحصيل الضريبي وفي تنويع مصادر الجباية العادية من الضرائب والرسوم. ولهذا سنتطرق في هذا العنصر إلى مفاهيم حول الجباية الفلاحية والتحصيل الضريبي، ثم نبرز مساهمة الجباية الفلاحية في التحصيل الضريبي.

1.2. ماهية الجباية الفلاحية في الجزائر.

تنتج الإيرادات الفلاحية عن ممارسة نشاط فلاحي سواء في إطار النشاط النباتي لإنتاج محاصيل زراعية أو من خلال نشاط تربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم وغيرها، دون أن ننسى نشاط الصيد البحري الذي يتركز على صيد الأسماك البحرية وتربيتها.

أ. تعريف المداخل الفلاحية: يعرف النشاط الفلاحي على أنه "جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان" (عيادي، 2020، ص 359). في حين تعتبر مداخل فلاحية "الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، وكذا الإيرادات الناتجة عن أنشطة تربية الدواجن، النحل والمخار، وبلح البحر، والأرانب واستغلال الفطريات في السرايب داخل باطن الأرض، غير أنه لا يمكن أن تعتبر أنشطة تربية الدواجن والأرانب إيرادات فلاحية

إلا إذا كانت ممارسة من طرف مزارع في مزرعة، وكذا لا تكتسي طابعا صناعيا، وفي حالة عدم استيفاء هذين الشرطين، تخضع مداخيل أنشطة تربية الدواجن والأرانب لأحكام المادة 12-5 ، ويحدد عند الاقتضاء عن طريق التنظيم النشاط ذي الطابع الصناعي " (المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، ص15).

ب. الإعفاءات الخاصة بفئة الإيرادات الفلاحية: ونميز بين إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة (المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، ص15).

– الإعفاءات الدائمة: تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة الدخل الإجمالي:

* المداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛

* المداخيل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته.

– الإعفاءات المؤقتة: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر (10) سنوات المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية التي سيتم تحديدها عن طريق التنظيم، وذلك ابتداء من تاريخ منحها وتاريخ بدء نشاطها على التوالي.

ج. تحديد الوعاء الضريبي للإيرادات الفلاحية: إن الدخل الفلاحي الواجب اعتماده كأساس لفرض الضريبة هو الدخل الصافي الذي يأخذ في الحسبان الأعباء، ويمكن تقسيمها إلى (فروم، 2020، 75):

– الوعاء الضريبي للنشاط الزراعي: يحدد الوعاء الضريبي للنشاط الزراعي حسب طبيعة المزروعات والمساحات المزروعة (تقاس بالهكتار) بالإضافة إلى المردود المتوسط للهكتار، حيث يتم اعتماد تعريفات معينة حول مردودية الهكتار وكذا الأعباء المتحملة لكل هكتار حسب خصوصية كل منطقة يتم تحديدها سنويا من قبل لجنة ولائية تتكون من ممثل عن الإدارة الجبائية وممثل عن الإدارة الفلاحية، ويتم حساب الوعاء الضريبي للنشاط الزراعي من خلال العلاقة التالية:

الوعاء الضريبي للنشاط الزراعي = (السعر المتوسط للهكتار – تكلفة الهكتار) X المساحة المزروعة

– الوعاء الضريبي لنشاط تربية الحيوانات: يدخل ضمن هذا النشاط فصائل البقر والغنم والماعز والإبل، ويحدد الوعاء الضريبي حسب عدد رؤوس كل فصيلة من الحيوانات، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمتها التجارية المتوسطة بعد تطبيق التخفيض المحدد قانونا بنسبة 60%. وعليه يتم حساب الوعاء الضريبي لنشاط تربية الحيوانات من خلال العلاقة التالية:

الوعاء الضريبي لنشاط تربية الحيوانات = (القيمة التجارية المتوسطة – قيمة التخفيض) X عدد الرؤوس

وبالنسبة لنشاط تربية الدواجن والنحل والأرانب والحلزونات واستغلال الفطريات يحدد الوعاء الضريبي بتطبيق تعريفه متوسطة، حسب الحالة، على عدد الوحدات أو الكميات المحققة.

د. حساب ودفع الضريبة على الإيرادات الفلاحية: يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخيل الفلاحية بتطبيق الجدول التصاعدي السنوي الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي المحدد حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021. والموضح في الجدول أدناه.

جدول 1: الجدول السنوي التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

فئات الدخل الخاضعة للضريبة	المعدل	الضريبة التصاعديّة
لا تتجاوز 120000 دج	0%	0000
120000-360000 دج	20%	48000 دج
360000-1440000 دج	30%	372000 دج
أكثر من 1440000 دج	35%	----

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021

ولحساب الضريبة على الإيرادات الفلاحية يتعين على كل مستثمر فلاحى أو مربي مواشى أن يكتب تصريح خاص بإيراداته الفلاحية (نموذج G15) لدى مفتشية الضرائب التابع لها مكان وجود المستثمر الفلاحية خلال أجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة مايلى التالية (سماعين، 2023، ص ص 387-388):

* المساحة المزروعة حسب طبيعة المزروعات: بطاطا، طماطم، جزر، بصل،... الخ

* عدد الأشجار المغروسة المثمرة حسب كل نوع: الحمضيات، أشجار الزيتون، أشجار التين،... الخ

* عدد رؤوس الحيوانات حسب النوع: أبقار، أغنام، ماعز، إبل، دواجن، أرانب، عدد خلايا النحل،... الخ

* الكميات المحققة من نشاط تربية المحار وبلح البحر واستغلال الفطريات،... الخ؛

* يتم تسديد الضريبة على المداحيل الفلاحية خلال سنة فرض الضريبة بواسطة إشعار بالدفع (G50) لتسبيق واحد على الحساب في الفترة الممتدة من 20 سبتمبر إلى 20 أكتوبر للسنة ن على مستوى المصلحة الجبائية التابعة لها المستثمر الفلاحية، على أن يتم دفع رصيد التصفية ضمن آجاله القانونية عن طريق جدول ضريبي ترسله الإدارة الجبائية إلى مكان إقامة للمكلف.

2.2. عموميات حول التحصيل الضريبي في الجزائر.

بعد تحديد دين الضريبة المستحقة على المكلف بصفة نهائية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحصيل.

أ. مفهوم التحصيل الضريبي: لقد تعددت التعاريف المقدمة للتحصيل الضريبي لكنها جميعا تصب في معنى واحد، نذكر منها:

التعريف الأول: هو " مجموع العمليات التي تستهدف نقل قيمة الدين الضريبي من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل مواعيدها وضمائنها، ويتم الدفع نقدا، أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية" (بوجريو، حراق، 2022، ص 73).

التعريف الثاني: هو "مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار" (سماعين، 2021، ص 19).

التعريف الثالث: هو "مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حصيلة الضرائب إلى خزينة الدولة" (بوزيدة، 2005، ص 35).

مما سبق يمكن القول أن عملية التحصيل الضريبي هي محصلة العمليات السابقة المتمثلة في تحديد الوعاء الضريبي، وبعد عملية تصفية الضريبة وربطها، إذ بموجبها يتم نقل الدين الضريبي من ذمة المكلف إلى خزينة الدولة.

ب. أهمية التحصيل الضريبي: يمكن إبراز أهمية التحصيل الضريبي في النقاط التالية (مباركي، 2021، ص 1078):

- تعدد الضرائب من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية؛

- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة وذلك لأنه يتم فيها جمع الحصيلة الضريبية التي تم تقديرها سابقا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها دون قيمة في حالة عدم إتمام عملية التحصيل، وهو ما يؤدي إلى عجز في الميزانية؛
- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق الرفاهية وتطور الدول، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ودون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي الذي يهدد السيادة الوطنية للدولة.

ج. طرق التحصيل الضريبي: تتبع الإدارة الجبائية طرق مختلفة لتحصيل الضريبة بحيث تختار لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة التي تحقق كل من الاقتصاد في النفقات والملاءمة في الدفع، وعموما يتم التحصيل الضريبي الودي أو التحصيل الضريبي الجبري.
- **التحصيل الضريبي الودي:** باعتبار النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي، بحيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح طواعية بمدخله وأرباحه لدى الإدارة الضريبية، كما يقوم بدفع مستحقاته الضريبية إلى إدارة الضرائب طواعية، ويتم التحصيل الودي بعدة طرق أهمها (ساحل، 2017، ص ص 141-142):

● **طريقة التوريد المباشر:** ويقصد بها قيام المكلف بسداد قيمة الضريبة المستحقة بشكل مباشر إلى مصلحة الضرائب من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.

● **طريقة الأقساط المقدمة:** وفق هذه الطريقة يقوم المكلف بدفع أقساط دورية خلال السنة المالية على أساس قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة على أن يتم التسوية النهائية بعد تحقيق ربح السنة الجارية. وتنطوي هذه الطريقة على أهمية بالغة، فهي تزود الخزينة العامة بسيولة متدفقة ومنظمة من الإيرادات على مدار السنة إلى جانب أنها تخفف واقع الضريبة على المكلف وتسهل دفعها، وعلى العكس إذا كان المكلف يسدد كامل مبلغ الضريبة دفعة واحدة، وهو ما يجعله يميل إلى التهرب منها.

● **طريقة الاقتطاع من المصدر:** من أهم الطرق حيث تنعدم فرصة التهرب من قبل المكلف لأنه يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى، ولا تتحمل مصلحة الضرائب تكلفة هامة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بتوريدها إلى مصلحة الضرائب في الآجال المحددة ودون مقابل أو أجر.

وتطبق هذه الطريقة في الجزائر في تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور، والضريبة على الأرباح الموزعة والضريبة على إيرادات القيم المنقولة، والضريبة على مداخيل المؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة في الجزائر التي تمارس نشاطها في مجال الخدمات... الخ.

- **التحصيل الضريبي الجبري:** وهو أسلوب قانوني تستخدمه الإدارة الضريبية لإجبار المكلفين بالضريبة العصاة على دفع مستحقاتهم الضريبية.

● **القواعد التنظيمية السابقة لإجراءات المتابعة:** لا يمكن لقاibus الضرائب البدء بتحصيل الضرائب وفق إجراءات التحصيل الجبري إلا بعد استيفاء شروط محددة واحترام قواعد تنظيمية وقانونية نذكر منها (بساس، دوة، 2021، ص ص 123-124):

- **نشأة الدين الضريبي:** أي امتلاك قابض الضرائب سند قانوني يثبت نشأة الدين الضريبي مثل الجداول الضريبية أو الاتفاقيات التنفيذية أو سندات التحصيل أو حكم قضائي.

- **دخول وقت استحقاق الدين الضريبي:** يملك المكلف كامل الحقوق للتسديد الطوعي للضرائب والرسوم دون استخدام القوة التنفيذية وقابض الضرائب لا يمكنه ممارسة هذه القوة وذلك قبل انتهاء المدة القانونية المحددة لاستحقاق دين الضريبة.

- **عدم تقادم الدين الضريبي:** يتحرر المكلف بالضريبة من دينه الضريبي إذا لم يتم قابض الضرائب بمطالبته بدفعه في المدة المحددة قانونا وهي أربع "4" سنوات ابتداء من تاريخ استحقاق الدفع.

● **إجراءات المتابعة:** يتم التحصيل الجبري على مراحل متعددة تتفاوت فيما بينها في درجة الردع والعقوبة، نلخصها فيمايلي:

– **التنبيه أو الإخطار:** وهو سلوك قانوني تحضيري لكل الإجراءات الجبائية يرسل إلى المكلف بالضريبة المسجل في الجدول الضريبي من طرف قابض الضرائب المختص إقليميا بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة، ويجب ضمان وصول هذا التنبيه إلى المكلف مع وضوح جميع المعلومات التالية: اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة، رقم المادة الضريبية، السنة المالية، تاريخ فرض الضريبة ومبلغ الضريبة، شروط الاستحقاق وتاريخ الشروع في التحصيل (سعودي، عياشي عمر، 2023، ص 594).

– **الغلق المؤقت للمحلات المهنية:** بعد إرسال التنبيه أدرج المشرع الجبائي إجراء آخر وهو الغلق المؤقت للمحلات المهنية للمكلفين المتقاعسين عن تسديد الديون الجبائية، مع التنبيه أن إجراء الغلق المؤقت لا يعني نزع ملكية الخاضع للضريبة ولكن يسحب منه حق الانتفاع بها مؤقتا، وذلك بتوفر الشروط التالية: (المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية، 2023، ص 60):

* يتم إجراء الغلق المؤقت بقرار من طرف مدير الضرائب بالولاية بناء على تقرير صادر عن قابض الضرائب المختص إقليميا؛

* أن يتم تبليغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة المكلف قانونا أو عن طريق محضر قضائي؛

* لا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (6) أشهر؛

* وجوب تنفيذ قرار الغلق في مدة عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بشرط عدم تحرر المكلف بالضريبة من دينه الضريبي أو لم يكتب سجلا للاستحقاقات يوافق عليه قابض الضرائب المختص إقليميا، وينفذ قرار الغلق من طرف المحضر القضائي، وهذا الأخير يمكنه استعمال القوة العمومية في حالات خاصة واططارية وذلك بعد حصوله على التسخيرة من وكيل الجمهورية المختص إقليميا.

– **الحجز:** إذا لم يدفع المكلف بالضريبة ما عليه من مستحقات بعد إرسال التنبيه والغلق المؤقت تنتقل الإدارة الجبائية إلى الإجراء الثالث وهو الحجز، والمقصود بالحجز هو حجز مال من أموال المدين سواء تمثل في منقولات أو أموال مودعة لدى الغير أو عقارات حجزا تنفيذيا أو معناه قانونيا وضعه تحت يد القضاء تمهيدا لبيعه واستفاء الدائن حقه من ثمنه.

– **بيع المحجوزات في المزاد العلني:** في حالة عدم جدوى عملية الحجز أي عدم تحصيل الديون الضريبية، فإن قابض الضرائب يمكنه اللجوء إلى عملية بيع المحجوزات لتحصيل الحقوق الضريبية من بيع ثمنها، وتأتي عملية البيع بعد ثمانية (8) أيام كاملة من بداية عملية الحجز، وتتم عملية البيع بعدة إجراءات منها: الترخيص بالبيع (يصدر الترخيص من طرف المدير الولائي للضرائب ومن طرف الوالي)، تقوم الأشياء المحجوزة، الإشهار بالبيع، جرد الأشياء المحجوزة قبل البيع، التصريح المبدي للبيع، تنفيذ عملية البيع، وتحرير محضر البيع وانتقال ملكية المحجوزات من صاحبها إلى آخر مشتري بالمزاد (المادة 152 من قانون الإجراءات الجبائية، 2023، ص 62).

3.2. مساهمة الجباية الفلاحية في دعم التحصيل الضريبي في الجزائر.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة الإيرادات الجبائية من القطاع الفلاحي وزيادة عدد المستثمرين في نفس القطاع، وذلك لأن زيادة حجم الاستثمار الفلاحي يرفع من قيمة العوائد الجبائية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال سياسة استثمارية متكاملة وليس فقط التركيز على الإعفاءات الجبائية الموجهة لقطاع الفلاحة (حيمران، 2021، ص 4).

وقد عرف الاستثمار الفلاحي في السنوات الأخيرة تطور ملحوظ سواء في المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الفلاحية، أو المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للقطاع من مشاريع إنشاء السدود والحواسر المائية والبنية التحتية التي تمثل الداعمة الحقيقية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي، وهذا بفضل

المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لتطوير خطط النهوض بالقطاع الفلاحي (مزلف، شليحي، 2020، ص 247). وفي هذا السياق أيضا يمكن الحديث عن الدعم الحكومي للمنتج الفلاحي بنوعيه الزراعي والحيواني والتي تجلت أهم صورته في الدعم النقدي من خلال الموازنة العامة للصادرات الزراعية، مدخلات الإنتاج الزراعي ومياه الري، إضافة إلى الدعم النقدي من خلال خفض الضرائب والرسوم الجمركية على الأسمدة والمخصبات والأعلاف الحيوانية (مهداوي، موساوي، 2023، ص 454).

ومن أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي فقد منح المشرع الجبائي عدة امتيازات جبائية ضمن قوانين الضرائب المختلفة تجلت في إعفاءات سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، ونذكر منها إعفاءات ضريبية ممنوحة في مجال كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري، أما من الناحية الجبائية فتجلى ذلك من خلال التشريعات الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 والذي تتضمن امتيازات ضريبية رامية إلى زيادة التحصيل الضريبي من المداخل الفلاحية سواء من المحاصيل الزراعية أو تربية الحيوانات، ونذكر منها (حيمران، مرجع سابق، ص 03):

- عدم إخضاع المكلفين إلى عقوبة جبائية ناتجة عن عدم التصريح أو التأخر في إيداع التصريح، وذلك في حالة التصريح الإرادي للمكلف بالضريبة؛

- توسيع دائرة المداخل الفلاحية، وفي هذا الصدد تم تعريف المداخل الفلاحية بأنها "المداخل المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي مهما كان طابعها عصريا أو تقليديا، كما تعتبر مداخل فلاحية أيضا، الإيرادات الناتجة عن أنشطة تربية الدواجن والنحل والحلزون، استغلال الفطريات في السرايب داخل باطن الأرض، المنتجات الغابية المتعلقة بالفلين والحاء الشجر واستخراج المادة الصمغية، استغلال المشاتل التي تمارس حصريا نشاط إنتاج النباتات الشجرية وزراعة الكروم، استغلال الحلفاء" (المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 19)؛

- تحديد الإيرادات الفلاحية كقاعدة لفرض الضريبة على الدخل الإجمالي حسب إمكانات كل منطقة أو بلدية أو ولاية؛

- إعادة تعديل قانون تشكيلة وكيفية عمل اللجنة المسؤولة على وضع التعريفات الخاصة بحساب الوعاء الضريبي الفلاحي.

وفي الأخير عند الحديث عن مساهمة الجباية الفلاحية في التحصيل الضريبي نجد أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 بلغت نسبة 13.86%، حيث تعتبر هذه النسبة ضئيلة بالنظر للإمكانات الضخمة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد الجزائر وبشكل كبير على قطاع المحروقات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى إهمال القطاع الفلاحي وعدم الإهتمام به (بوزيان، 2022، ص 44). كما أن مساهمة الجباية الفلاحية لا تتجاوز نسبة 0.03% من مجموع إيرادات الجباية العادية، ويرجع هذا إلى عزوف الأفراد عن ممارسة أنشطة فلاحية والتهرب من التصريح بالمداخل الفلاحية وأيضا خصوصية القطاع الفلاحي (جمعة، 2022، ص 418).

3. دراسة ميدانية للتحصيل الجبائي الفلاحي على مستوى المركز الجوّاري للضرائب بالحروش.

سيتم في هذا العنصر استعراض أهم الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز الجوّاري للضرائب بالحروش، ثم التعرف على إجراءات الجباية الفلاحية، وبعدها يتم تحليل نتائج التحصيل الجبائي الفلاحي على مستوى المركز ومقارنتها مع باقي أصناف الضرائب على الدخل الإجمالي وأخيرا اختبار فرضيات الدراسة.

1.3. إجراءات الجباية الفلاحية والتحصيل على مستوى المركز الجوّاري للضرائب بالحروش.

تمثل إجراءات الجباية الفلاحية في: الإجراءات التمهيدية، إجراءات التسوية الجبائية وتحرير بطاقة الربط، حيث تم تطبيق هذه الإجراءات على مكلفين بالضريبة وفق حالات مختلفة لطبيعة مداخلهم الفلاحية وفي التصريح بما من عدمه، أما فترة الدراسة المعنية بالتحصيل هي سنوات 2015، 2016، 2017، علما أنه تم تحصيل مداخل الجباية الفلاحية لهذه الفترة في سنة 2019. مع أن الضريبة على

المداخيل الفلاحية تحسب بتطبيق السلم التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

أ. إجراءات التحصيل الجبائي الفلاحي لملف شخص طبيعي غير مصرح بمداخيله الفلاحية: وتطبق الإجراءات المذكورة أعلاه على مكلف شخص طبيعي يمارس نشاط مستثمر فلاحي، لديه مداخيل من محاصيل زراعية خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي ممثلة في منتج البطاطا، وهو تابع للنظام الحقيقي. ويمكن توضيح هذه الإجراءات بنوع من التفصيل كمايلي:

- الإجراءات التمهيدية: بعد الاطلاع على مستندات هذا المكلف وتحليل بطاقة معلوماته تبين أنه قدم التصريح بالوجود خارج الآجال القانونية، مما ترتب عليه غرامة تأخير في إيداع التصريح بالوجود قيمتها 30000 دج، كما أنه لم يقدّم بإيداع التصريحات الخاصة بمداخيله الزراعية (سلسلة ج15) لجميع سنوات الدراسة، حيث قامت مصلحة الضرائب بالحروش بإنذار المكلف من أجل إيداع التصريحات في أجل أقصاه 30 يوم، وقد استجاب المكلف للإنذار وقام بإيداع التصريحات بمداخيله الزراعية، لكن مع تعرضه لغرامة عدم إيداع التصريحات (سلسلة ج15) في الآجال المحددة.

- إجراءات التسوية الجبائية: بعد إيداع هذا المكلف بالضريبة للتصريحات بمداخيله الزراعية قامت مصلحة الحماية الفلاحية بتحديد الأساس الخاضع للضريبة، وذلك بتحويل المداخيل المصرح بها إلى مبالغ نقدية، وباعتماد التعريفات المطبقة والمصادق عليها من طرف وزارتي المالية والفلاحة. وقد تم تلخيص المعلومات المناسبة لحساب الوعاء الضريبي لهذا المكلف في الجدول أدناه.

جدول 2. تحديد الوعاء الضريبي للمداخيل الفلاحية غير المصرح بها

السنوات	المساحة المزروعة للمنتج الخاضعة للضريبة	التعريفة المطبقة	الوعاء الضريبي
2015	154 هكتار بطاطا	168.450 دج	25941.30 دج
2016	154 هكتار بطاطا	168.450 دج	33690.00 دج
2017	154 هكتار بطاطا	168.450 دج	34195.36 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المحصل عليها من المركز الجوّاري للضرائب بالحروش

بالنسبة للوعاء الضريبي المتحصل عليه في الجدول (02) فقد تم تحديده عن طريق ضرب المساحة المزروعة لمنتج البطاطا (مقدرة بالهكتار) في التعريفات المطبقة والمعمول بها منذ سنة 2003، وهي تمثل آخر تعريفات مصادق عليها من طرف وزارتي المالية والفلاحة، وذلك في ظل تعذر تجديد هذه التعريفات من طرف اللجنة الولائية للفلاحة.

- تحرير بطاقة الربط: وفق هذا الإجراء يتم تحويل الوعاء الضريبي لفترة الدراسة إلى مصلحة جبائية المداخيل والممتلكات، حيث تقوم هذه المصلحة بتحرير الورد الفردي الممضي عليه والمسجل على مستوى المركز الجوّاري للضرائب بالحروش بمبلغ 40644164 دج، وتم إرساله إلى قبضة الضرائب ليتم تسديده من طرف المكلف عن طريق شيك بنكي مقابل وصل تسديد.

ب. إجراءات التحصيل الجبائي الفلاحي لملف شخص طبيعي مصرح بمداخيله الفلاحية: وتشمل هذه الإجراءات حالة مكلف شخص طبيعي يمارس نشاط مستثمر فلاحي، لديه مداخيل من محاصيل زراعية جزء منها خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي ممثلة في منتج البطاطا، والأخرى معفاة من الضريبة وهي القمح الصلب والقمح اللين، وهو تابع للنظام الحقيقي. ويمكن توضيح هذه الإجراءات فيمايلي:

- الإجراءات التمهيدية: بعد الاطلاع على مستندات هذا المكلف وتحليل بطاقة معلوماته تبين أنه قام بإيداع التصريحات الخاصة بمداخيله الزراعية (سلسلة ج15) لجميع سنوات الدراسة ولكن خارج الآجال القانونية، أي ترتب عليه غرامة التأخير لكل سلسلة تصريح (ج15).

- إجراءات التسوية الجبائية: قامت مصلحة الجباية الفلاحية بتحديد الأساس الخاضع للضريبة، وذلك بتحويل المداخيل المصرح بها إلى مبالغ نقدية، وبعتماد التعريفات المطبقة والمصادق عليها من طرف وزارتي المالية والفلاحة. وقد تم تلخيص المعلومات المناسبة لحساب الوعاء الضريبي لهذا المكلف في الجدول أدناه.

جدول 3. تحديد الوعاء الضريبي للمداخيل الفلاحية المصرح بها

السنوات	مساحة المنتجات الخاضعة للضريبة	مساحة للمنتجات المعفاة من للضريبة	الوعاء الضريبي
2015	54 هكتار بطاطا	25 هكتار قمح صلب	9036.30 دج
2016	60 هكتار بطاطا	35 هكتار قمح صلب	10107.00 دج
2017	60 هكتار بطاطا	25 هكتار قمح صلب + 15 هكتار قمح لين	10107.00 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المحصل عليها من المركز الجوارى للضرائب بالحروش

بالنسبة للوعاء الضريبي المتحصل عليه في الجدول (03) فهو حاصل ضرب المساحة المزروعة لمنتج البطاطا فقط في التعريفات المطبقة المذكورة في الجدول (01)، وذلك على اعتبار أن منتجات القمح الصلب والقمح اللين معفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي، حسب نص المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- **تحرير بطاقة الربط:** وتمثل هذا الإجراء في تحويل الوعاء الضريبي لفترة الدراسة إلى مصلحة جباية المداخيل والممتلكات، حيث قامت هذه المصلحة بتحرير الورد الفردي الممضي عليه والمسجل على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش بمبلغ 12263319 دج، وتم إرساله إلى قبضة الضرائب ليتم تسديده من طرف المكلف عن طريق شيك بنكي مقابل وصل تسديد، وقد حددت مصلحة الضرائب لهذا المكلف رزنامة شهرية لتسديد مستحققاته الضريبية تكون على شكل أقساط، ويقدر القسط الأول بنسبة 15% من المبلغ الإجمالي، وهو ما يقابل مبلغ 1839498 دج.

وما يمكن استنتاجه من نتائج الجدولين (2) و(3) أن مصلحة الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش اعتمدت في تحديد الأساس الخاضع للضريبة للمكلفين السابقين بناء على تصريحاتهم، سواء بعد الإنذار الموجه للمكلف الأول واستجابته للإنذار وقيامه بإيداع تصريحاته، أو تصريح المكلف الثاني بمداخيله الفلاحية طواعية رغم كونها خارج الأجل المحددة. كم يمكن الاعتماد في تحديد الوعاء الضريبي الفلاحي على معلومات خارجية.

ج. **إجراءات التحصيل الجبائي الفلاحي عن طريق المظاهر الخارجية:** يمكن لمصلحة الجباية ومن أجل ضمان أكثر فعالية للتحصيل الجبائي أن تقوم بتقدير الوعاء الضريبي عن طريق حصولها على كشف معلومات من خارج الإدارة الجبائية، وهي حالة مكلف شخص طبيعي يمارس نشاط مستثمر فلاحي وردت معلومات إلى الإدارة الجبائية من مصادر خارجية تفيد بعدم تصريحه ببعض مداخيله الزراعية. وعموما يمكن تلخيص إجراءات التحصيل الجبائي الفلاحي عن طريق المظاهر الخارجية فيما يلي:

- **الإجراءات التمهيدية:** بعد التعرف على الهوية الجبائية لهذا المكلف وتحليل المعطيات الموجودة في كشف المعلومات تبين أنه قام سنة 2015 بشراء كميات من منتج البطاطا بقيمة 57160542 دج ولم يصرح بها في تصريحه السنوي (سلسلة ج15)، وبناء على ذلك قامت مصلحة الجباية بإجراءات التسوية الجبائية عن طريق استدعاء المكلف بالضريبة لتقديم المبررات الخاصة بالمبلغ غير المصرح به، ونظرا لعدم استجابته لهذا الاستدعاء قامت مصلحة الجباية بعملية التسوية الجبائية عن طريق الإخطار الأولي والنهائي

- **إجراءات التسوية الجبائية:** بعد إجراء عملية التسوية الجبائية عن طريق الإخطار الأولي والنهائي، قامت مصلحة الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش بتحديد أهم المعلومات الضرورية لتقدير الوعاء الضريبي لهذا المكلف، والتي تم تلخيصها في الجدول (04).

جدول 4. إجراءات تحديد الوعاء الضريبي للمداخيل الفلاحية عن طريق المظاهر الخارجية لسنة 2019

المبلغ	البيان
7142256.32 دج	مجموع التكاليف حسب المساحة المزروعة للمنتج الخاضع
91456000 دج	متوسط المردود الخام
84313743.68 دج	متوسط المردود الصافي
84313743.68 دج	الأساس الخاضع للضريبة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المحصل عليها من المركز الجوي للضرائب بالحروش

بالنسبة لنتائج الجدول رقم (04) فمجموع تكاليف المساحة المزروعة هو حاصل ضرب المساحة المستغلة من طرف مكلف في زرع منتج البطاطا والتي قدرها 228.64 هكتار، في تكاليف الهكتار الواحد من منتج البطاطا والمقدرة بمبلغ 31328 دج، أما متوسط المردود الصافي والذي يمثل الأساس الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي فينتج عن الفرق بين متوسط المردود الخام ومجموع تكاليف المساحة المزروعة.

- تحرير بطاقة الربط: وتمثل هذا الإجراء في تحويل الوعاء الضريبي لفترة الدراسة إلى مصلحة جباية المداخيل والممتلكات، حيث قامت هذه المصلحة بتحرير الورد الفردي الممضي عليه والمسجل على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش بمبلغ 36722265 دج، وتم إرساله إلى قبضة الضرائب ل يتم تسديده من طرف المكلف عن طريق شيك بنكي مقابل وصل تسديد.

د. إجراءات التحصيل الجباية الفلاحي لمكلف شخص معنوي مصرح بمداخيله الفلاحية: وتشمل هذه الإجراءات حالة مكلف شخص معنوي يمارس نشاط فلاح، لديه مداخيل من محاصيل زراعية وكذا من تربية الأغنام وتربية النحل، وهو تابع للنظام الحقيقي. وأهم الضرائب التي يخضع لها هي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مداخيل فلاحية، الضريبة على أرباح الشركات وضريبة الاقتطاع من المصدر، أما فترة الدراسة المعنية بالتحصيل هي سنوات 2015، 2016، 2017 و 2018، وتم تحصيل هذه مداخيل هذه السنوات في سنة 2019. ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

- الإجراءات التمهيدية: بعد الاطلاع على مستندات هذا المكلف وتحليل بطاقة معلوماته تبين أنه قام بإيداع التصريحات الخاصة بمداخيله الزراعية (سلسلة ج 15) لجميع سنوات الدراسة ولكن خارج الآجال القانونية، أي تترتب عليه غرامة التأخير في إيداع التصريحات.

- إجراءات التسوية الجبائية: قامت مصلحة الجباية الفلاحية بتحويل المداخيل الفلاحية المصرح بها إلى مبالغ نقدية، وبعتماد التعريفات المطبقة والتي تم ذكرها سابقا، ل يتم تحديد الأساس الخاضع للضريبة للمداخيل الفلاحية لهذا المكلف والتي يلخصها الجدول أدناه.

جدول 5. تحديد الوعاء الضريبي لشخص معنوي مصرح بمداخيله الفلاحية

فترة الدراسة				المداخيل الخاضعة لمختلف الضرائب
2018	2017	2016	2015	المداخيل الفلاحية المصرح بها
4 هكتار	5 هكتار	23.30 هكتار	36.5 هكتار	المساحة المزروعة من البطاطا
1 هكتار	1 هكتار	1 هكتار	1 هكتار	المساحة المزروعة من الثوم
207 هكتار	204 هكتار	239 هكتار	220 هكتار	المساحة المزروعة من القمح الصلب
39.5 هكتار	40 هكتار	29.20 هكتار	13.5 هكتار	المساحة المزروعة من الشعير
4 هكتار	4 هكتار	4 هكتار	10 هكتار	المساحة المزروعة من الحمص
17.90 هكتار	61 هكتار	8 هكتار	25 هكتار	المساحة المزروعة من الفول العلفي

المساحة المزروعة من العدس	---	---	10 هكتار	19 هكتار
عدد الأغنام	226 رأس	190 رأس	454 رأس	295 رأس
عدد خلايا النحل	40 خلية نحل	40 خلية نحل	35 خلية نحل	40 خلية نحل
الوعاء الضريبي للمداخيل الفلاحية	7377325 دج	4966585 دج	3256750 دج	2261500 دج
الضريبة على أرباح الشركات	1752115 دج	1179564 دج	773477 دج	573106 دج
ضريبة الاقتطاع من المصدر	746954 دج	502866 دج	494619 دج	343565 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المحصل عليها من المركز الجوارى للضرائب بالحروش

ما يمكن ملاحظته من الجدول (05) أن كل من الحبوب والبقول معفية من الضريبة على المداخيل الفلاحية، كما أن مداخيل تربية الأغنام تستفيد من تخفيض محدد حسب القوانين والتشريعات المعمول بها في منطقة ممارسة النشاط بنسبة 60%.
- **تحرير بطاقة الربط:** وفق هذا الإجراء في تحويل الوعاء الضريبي لفترة الدراسة إلى مصلحة جباية المداخيل والممتلكات، حيث قامت هذه المصلحة بتحرير الورد الفردي المضي عليه والمسجل على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش بمبلغ 13564862 دج، وتم إرساله إلى قبضة الضرائب ليتم تسديده من طرف المكلف عن طريق شيك بنكي مقابل وصل تسديد.

2.3. تحليل نتائج التحصيل الجبائي الفلاحي.

يتم تحليل هذه النتائج بناء على مقارنة مداخيل الجباية الفلاحية مع باقي أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي أولا، ثم مقارنتها مع الضريبة الجزافية الوحيدة على مستوى المركز الجوارى للضرائب بالحروش ثانيا، وأخيرا إبراز مساهمتها في الحصيلة الضريبية لولاية سكيكدة.
أ. مقارنة مداخيل الجباية الفلاحية مع باقي أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي: تم تلخيص مداخيل الجباية الفلاحية ومداخيل مختلف أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي المحصلة في سنة 2019 في الجدول أدناه.

جدول 6. مداخيل مختلف أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2019

الترتيب	النسبة المئوية	المبلغ	مداخيل مختلف أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي
3	12.82%	45769384.79 دج	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية
6	0.28%	1007182.00 دج	الضريبة على أرباح المهن غير التجارية
2	24.48%	87256120.00 دج	الضريبة على المداخيل الفلاحية
1	57.57%	205434510.00 دج	الضريبة على المرتبات والأجور
4	4.46%	15926122.42 دج	الضريبة على المداخيل الإيجارية العقارية
5	0.39%	1419580.00 دج	الضريبة على فائض قيمة التنازل على العقارات المبنية وغير المبنية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المحصل عليها من المركز الجوارى للضرائب بالحروش

يتضح من نتائج الجدول (06) أن الضريبة المحصلة والمقتطعة من أجور العمال تمثل أكبر نسبة مقارنة بباقي أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي، ثم تأتي في المرتبة الثانية الضريبة على المداخيل الفلاحية، أما في المرتبة الثالثة فنجد الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية، وتليها بعد ذلك وبنسبة أقل الضريبة على المداخيل العقارية في المرتبة الرابعة، وتكاد تنعدم بالنسبة للضريبة على فائض قيمة التنازل عن العقارات المبنية وغير المبنية وكذا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية في المرتبة الأخيرة.

ويمكن تفسير هذا التفاوت في نسب الضرائب على الدخل الإجمالي المحصلة في أن الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الرواتب والأجور كبير جدا مقارنة بالمكلفين الخاضعين لباقي الضريبة على الدخل الإجمالي، فضلا على أن الضريبة على الرواتب والأجور

يتم تحصيلها عن طريق الاقتطاع من المصدر وليس انطلاقا من تصريحات المكلفين الخاضعين لها، أما فيما يخص الضريبة على المداخيل الفلاحية فكانت مساهمتها معتبرة، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة وخصوصية هذه الضريبة وطبيعة نشاط منطقة الحروش التي تتوفر على إمكانات فلاحية هائلة من جهة ثانية، ودون أن نحمل الدور الفعال الذي تقوم به مصلحة الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش في توعية الفلاحين بأهمية التصريح بمداخيلهم الفلاحية والتسهيلات والامتيازات الجبائية التي يمكنهم الاستفادة منها من جهة ثالثة، وكل ذلك رغم حداثة إنشاء المصلحة المكلفة بتسيير الجباية الفلاحية على مستوى المركز، وكذا رغم نقص الوعي الضريبي لدى فئة الفلاحين بأهمية إيداع التصريحات ودفع الضرائب في الآجال القانونية المحددة، وأيضا رغم الإعفاءات الممنوحة للقطاع الفلاحي والخصوصيات التي يتميز بها.

وبالنسبة للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية، فرغم وجود عدد كبير من المكلفين الخاضعين لهذا الضريبة إلا أن مساهمتها في التحصيل غير مرضية بالنسبة للمركز الجوي للضرائب بالحروش، ويفسر ذلك بكون النظام الضريبي المطبق على هذا الصنف من الضريبة على الدخل الإجمالي هو نظام تصريحي، فأغلب المكلفين لا يقومون بإيداع تصريحات صحيحة أو لا يقومون بالتصريح أصلا، إضافة إلى أن سنة التحصيل 2019 هي سنة بداية الأزمة الصحية كوفيد 19 والتي تميزت بركود في النشاط الاقتصادي وما تبع ذلك من قرارات حكومية تمثلت في إعفاءات أو تأجيل في دفع الضرائب، وهو ما أثر سلبا على تحصيل هذا الصنف من ضرائب الدخل الإجمالي. وفيما يخص الضريبة على المداخيل العقارية فكانت مساهمتها ضعيفة، ويرجع ذلك إلى أن تحصيل هذا الصنف من الضرائب يتم على مستوى المتفشيات نظرا لطبيعة فرض هذه الضريبة، كما أنه تم إنشاء المركز الجوي للضرائب بالحروش حديثا، وبالتالي فهو غير مهيكّل بشكل ملائم من أجل تحصيل الضرائب على المداخيل العقارية، وأخيرا نجد أن مساهمة كل من الضريبة على فائض قيمة التنازل والضريبة على أرباح المهن غير التجارية شبه معدومة، ويفسر ذلك بالنسبة لفائض قيمة التنازل في أن الملفات الجبائية المعاد تقييمها الواردة من المديرية الولائية للضرائب بسكيكدة إلى المركز الجوي للضرائب بالحروش قليلة، على اعتبار أن دراستها وتقييمها يتم على مستوى المديرية الولائية ثم ترسل إلى المركز الجوي محل الدراسة لفرض الضريبة وتحصيلها، في حين تفسر المساهمة المحددة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في تعديل ثم إلغاء نظام الإخضاع الإجمالي وتعويضه بنظام عام موحد.

ب. مقارنة التحصيل الجبائي الفلاحي مع الضريبة الجزافية الوحيدة: بما أن المركز الجوي للضرائب بالحروش مخصص حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة على فئة واسعة من المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، فيمكن التطرق إلى مساهمة هذه الضريبة ومقارنتها بالجباية الفلاحية، فحسب المعطيات المتحصل عليها من المركز الجوي للضرائب بالحروش فإنه تم تحصيل على مستوى المركز سنة 2019 من الضريبة الجزافية الوحيدة مبلغ 295482038 دج، يتضمن مبلغ 84575099 دج من التحصيل الفوري، وهذا الأخير يتضمن مبلغ 5890000 دج كحد أدنى للضريبة الجزافية الوحيدة.

وكما ذكرنا سابقا أن التحصيل الجبائي الفلاحي لنفس السنة قدره 87256120 دج وهو يساوي تقريبا مبلغ الدفع الفوري للضريبة الجزافية الوحيدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المبلغ الكلي للحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة والذي دفع من قبل 531 شخص طبيعي يساوي بالتقريب قيمة التحصيل الجبائي الفلاحي لمكلف واحد من فئة الفلاحين، وبالتالي فعملية المقارنة تبين أن الجباية الفلاحية لها مساهمة معتبرة في التحصيل الضريبي وبشكل قريب من الضريبة الجزافية الوحيدة ذات الفئة الواسعة من المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، أو يفوق المبلغ الفوري الكلي للحد الأدنى لهذه الضريبة.

ج. مساهمة الجباية الفلاحية للمركز الجوي للضرائب بالحروش في الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة: تضم ولاية سكيكدة أربعة مراكز جوارية للضرائب هي: المركز الجوي للضرائب بسكيكدة، المركز الجوي للضرائب بالحروش، المركز الجوي للضرائب بتمالوس، والمركز الجوي للضرائب بالقل، وقد بلغ حجم التحصيل الجبائي الفلاحي لولاية سكيكدة سنة 2019 مبلغ 94337457 دج، ويضم هذا المبلغ قيمة 87256120 دج تعتبر كتحصيّل جبائي فلاحى على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش، في حين يمثل مبلغ

7081337 دج مجموع الحصيدلة الضريبية الفلاحية للمراكز الجوية للضرائب الثالثة الأخرى، أي أن التحصيل الضريبي الفلاحي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش يساهم بنسبة 92.49% من إجمالي التحصيل الجبائي الفلاحي على مستوى ولاية سكيكدة. ويفسر ذلك بأن الحروش منطقة فلاحية وتمتع بإمكانات فلاحية هائلة مقارنة بباقي المناطق، إضافة إلى الجهود الكبيرة المبذولة من طرف موظفي مصلحة الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش في توعية الفلاحين بأهمية التصريح بمدخلهم الفلاحية ودفع الضرائب في الآجال القانونية المحددة وبالامتيازات الضريبية الممنوحة لهم، وقد أثمرت هذه الجهود نتائج ملموسة في الواقع تجسدت في بناء علاقة ثقة مع فئة الفلاحين، التي أصبحت نسبة معتبرة منهم تصرح بمدخلها الفلاحية وتلتزم بتسديد الضرائب المستحقة عليهم في مواعيده المحددة.

3.3. الإجابة على فرضيات الدراسة.

أ. الإجابة على الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذه الفرضية "يتبع المركز الجوي للضرائب بالحروش إجراءات خاصة بالجباية الفلاحية تتوافق وخصوصية القطاع الفلاحي".

انطلاقاً مما تم التطرق إليه سابقاً يتبين أن إجراءات الجباية الفلاحية تتمثل في:

- الإجراءات التمهيدية: وفيها يتم التعرف على الهوية الجبائية للمكلف ثم الاطلاع على مستنداته، والتأكد من مدى تقديمه خلال الثلاثين يوم من تاريخ بداية النشاط إلى مفوضية الضرائب المباشرة التابع لها تصريح بالوجود مطابق للنموذج الذي تقدمه الإدارة الجبائية، حيث يتضمن هذا التصريح الوثائق التالية: شهادة الميلاد، نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، بطاقة الإقامة، نسخة طبق الأصل لبطاقة الفلاح، عقد الملكية أو عقد الإيجار لمكان مزاوله النشاط، وشهادة بيانات استغلال الأراضي المزروعة مستخرجة من الغرفة الفلاحية في حالة مستثمر فلاحي.

كما تعمل مصلحة الجباية الفلاحية على التأكد من أن هذا المستثمر الفلاحي قام باكتتاب تصريح خاص بمدخله الفلاحية (سلسلة ج15) وإرساله إلى مفتش الضرائب لمكان وجود مستثمرته في أجل أقصاه 30 أبريل من كل سنة، ويجب أن يتضمن هذا التصريح البيانات التالية: المساحة المزروعة حسب نوع المحاصيل الزراعية، عدد رؤوس المواشي وعدد خلايا النحل.

- إجراءات التسوية الجبائية: وفيها يتم تحديد الأساس الخاضع للضريبة وذلك عن طريق تحويل المدخل الفلاحية المصرح بها إلى مبالغ نقدية، وبعتماد التعريفات المطبقة والمصادق عليها من طرف وزارتي المالية والفلاحة، ومع مراعاة الإعفاءات والتخفيضات التي أقرها المشرع الجبائي.

- تحرير بطاقة الربط: وتقوم بهذا الإجراء مصلحة الجباية الفلاحية ثم ترسله إلى مصلحة جباية المدخل والممتلكات، هذه الأخيرة تتكفل بحساب الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة على المكلف بالضريبة عن طريق إخضاع الوعاء الضريبي الفلاحي للسلم التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي، ثم تقوم بتحرير الورد الفردي الممضي عليه والمسجل على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش، وبعدها يرسل إلى قبضة الضرائب ليتم تسديده من طرف المكلف عن طريق شيك بنكي مقابل وصل تسديد.

من خلال ما تم ذكره أعلاه يتبين أن هناك إجراءات خاصة يتبعها المركز الجوي للضرائب بالحروش في جباية المدخل الفلاحية، حيث تتميز هذه الإجراءات عن جباية المدخل المفروضة على باقي الأنشطة والقطاعات وهذا تماشياً مع خصوصية القطاع الفلاحي.

وهذا بالتالي ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.

ب. الإجابة عن الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذه الفرضية "تشكل مدخل الجباية الفلاحية نسبة معتبرة من التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش مقارنة بباقي الضرائب والرسوم".

من خلال مقارنة مداخيل الجباية الفلاحية مع مختلف باقي أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي توصلنا إلى أنها تساهم بشكل جيد في التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش وتحتل المرتبة الثانية بعد الضريبة على الرواتب والأجور، وذلك رغم الاختلاف الكبير بين الجباية الفلاحية التي يعتمد في تحصيلها على تصريجات الفلاحين بمدخلهم وبين الضريبة على الرواتب والأجور التي يتم تحصيلها عن طريق الاقتطاع من المصدر، إضافة إلى أن مساهمة الجباية الفلاحية في التحصيل على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش جد مرضية خاصة إذا تمت مقارنتها بمساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في التحصيل الضريبي، فالمبالغ المحصلة من الجباية الفلاحية وكذا من الدفع الفوري الكلي للحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة متقاربة ولا يوجد تفاوت كبير بينهما. وبالتالي نستنتج أن الجباية الفلاحية تساهم بنسبة جد معتبرة وجد مرضية في التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش مقارنة بباقي الضرائب، وذلك بالرغم من الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للقطاع الفلاحي وكذا خصوصياته. وهذا بالتالي ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.

ج. الإجابة عن الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية " تساهم الجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش وبشكل مهم في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة".

من خلال المقارنة بين نتائج التحصيل الجبائي الفلاحي للمراكز الجوية الأربعة المذكورة سابقا يتبين أن الإيرادات الجبائية الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش تستحوذ على أكبر نسبة تحصيل بلغت 92.49% مقارنة بمساهمة باقي المراكز الجوية للضرائب، وبالتالي فالجباية الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش تساهم وبفعالية في إجمالي التحصيل الجبائي الفلاحي على مستوى ولاية سكيكدة، وفي دعم الإيرادات الضريبية عموما على مستوى الولاية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة. وفي الأخير وانطلاقاً من نتائج اختبار فرضيات الدراسة السابقة يمكن استنتاج أن الجباية الفلاحية تساهم وبشكل معتبر في دعم التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش.

4. الخاتمة.

من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة اتضح أن القطاع الفلاحي هو أفضل قطاع تلجأ إليه الدولة لزيادة إيراداتها والمساهمة في تغطية نفقاتها العامة وذلك من خلال جباية المداخيل الفلاحية، مع مراعاة خصوصيات هذا القطاع والاهتمام بالتنظيمات والتشريعات القانونية الخاصة به، وازدادت هذه الأهمية خاصة خلال فترة جائحة كوفيد 19، ذلك أن زيادة الاهتمام بالجباية الفلاحية ساهم وبشكل معتبر ومهم في زيادة الحصيلة الضريبية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش وأيضاً في دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة.

النتائج: خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود قوانين واضحة خاصة بالجباية الفلاحية، وهو ما ساهم في زيادة حجم التهرب الضريبي، وعرقل عمل الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب على المداخيل الفلاحية؛
- نقص الوعي الضريبي لدى فئة الفلاحين، وهو ما أثر سلباً على التصريح بالمداخيل الفلاحية وبالتالي التأثير على التحصيل الضريبي؛
- يعتمد المركز الجوي للضرائب بالحروش في تحديد الوعاء الضريبي الفلاحي على تصريجات المكلفين بالضريبة، كما يمكنه اللجوء إلى تقدير الوعاء الضريبي عن طريق المظاهر الخارجية؛
- يتم جباية المداخيل الفلاحية على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش وفق إجراءات خاصة تتوافق وخصوصيات القطاع الفلاحي؛
- تساهم الجباية الفلاحية وبشكل معتبر في زيادة التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوي للضرائب بالحروش، وفي دعم الإيرادات الضريبية لولاية سكيكدة، وذلك رغم الامتيازات والإعفاءات الضريبية المطبقة في القطاع الفلاحي؛

- عدم توفر المركز الجوي للضرائب بالحروش على الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لممارسة مهامه بفعالية، وهذا ما يؤثر سلبا على عملية إحصاء ومتابعة المكلفين الممارسين لنشاط فلاحي بطريقة مستمرة وحقيقية.

الاقتراحات: بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- تحسين التشريعات والقوانين الخاصة بالجباية الفلاحية والعمل على تهيئتها من أجل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين؛
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكافية التي تسهل عمل الإدارة الضريبية في إحصاء ومتابعة المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط فلاحي، مع إجراء دورات تكوينية لأعوان الإدارة الضريبية في تخصص الجباية الفلاحية؛
- تأسيس نظام مبسط للنشاط الفلاحي يراعي خصوصية القطاع الفلاحي وحساسيته، خاصة ما يتعلق بالإنتاج الفلاحي الفصلي الذي يكون في أغلب الحالات معرض للخطر وغير أكيد وثابت؛
- مراجعة السياسة الضريبية الجزائرية بكيفية تراعي التطورات العلمية الحديثة، وتستخدم الجباية فيها كأداة للتأثير على القطاع الفلاحي، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ويساهم في زيادة التحصيل الجبائي الفلاحي؛
- اعتماد الإدارة الضريبية في تقدير الوعاء الضريبي الفلاحي على المظاهر الخارجية بالتوازي مع تحليل المعلومات التي تتضمنها تصريحات المكلفين، مع ضرورة تعميم الاعتماد على طريقة الاقتطاع من المصدر في التحصيل الضريبي الفلاحي، وكذا وجوب استفادة المكلفين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التصريحات الجبائية؛
- العمل على بناء ثقة متبادلة بين الإدارة الضريبية وفتحة الفلاحين، يلتزم فيها الفلاحون بإيداع تصريحات صحيحة عن مداخيلهم الفلاحية في آجالها المحددة، ويستفيدون من خلالها من التسهيلات والامتيازات الضريبية، ويتجنبون فرض الغرامات والعقوبات عليهم من طرف الإدارة الضريبية، وكل ذلك يساهم في الأخير في دعم الإيرادات الضريبية.

المراجع والاحالات.

- * عيادي فريدة (2020)، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر - واقع وآفاق -، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 01، المجلد 57، العدد 04.
- * المديرية العامة للضرائب (2021)، المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- * المديرية العامة للضرائب (2021)، المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- * فروم محمد الصالح (2021)، جباية المؤسسة: دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى.
- * سماعين عيسى (2023)، جباية ومحاسبة المؤسسة: تقنيات جبائية ومحاسبية، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر.
- * بوجريو عبد الرؤوف، حراق مصباح (2022)، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي: دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01.
- * سماعين عيسى (2021)، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 15 (خاص).
- * بوزيدة حميد (2005)، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
- * مباركي محمد الصالح (2021)، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلد 21، العدد 29.

- * ساحل محمد (2017)، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى.
- * بساس أحمد، دوة محمد (2021)، أهمية التحصيل الجبيري في تعظيم الحصيلة الضريبية: دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبيري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، جامعة البلدة 02، الجزائر، العدد 15 (خاص).
- * سعودي علي، عياشي عمر علي (2023)، فعالية التحصيل الجبيري في تحسين الحصيلة الجبائية: دراسة حالة مديرية الضرائب إيليزي (2014-2021)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01.
- * المديرية العامة للضرائب (2023)، المادة 146 من الإجراءات الجبائية.
- * المديرية العامة للضرائب (2023)، المادة 152 من الإجراءات الجبائية.
- * حيمران محمد (2021)، مشروع قانون المالية 2022 قدم امتيازات هامة لإنعاش الفلاحة، جريدة النصر.
- * المديرية العامة للضرائب (2023)، المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- * مزلف سعاد، شليحي الطاهر (2020)، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01.
- * مهداوي هند، موساوي فايزة (2023)، كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر: دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 03.
- * بوزيان كريم (2022)، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01.
- * جمعة البتول (2022)، الامتيازات الجبائية الممنوحة في القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، مجلة الإبداع، جامعة البلدة 02، الجزائر، المجلد 12، العدد 01.